

تحقيق التراث : لماذا وكيف ؟

يوسف بكار *

"التحقيق العلمي لن يكون مخذولاً ما دامت تتولاه أيدٍ أمينة"

(إحسان عباس)

-1-

فإن إحياء التراث وتحقيقه ضرورة علمية قومية إنسانية لكل أمة تقدر ما هو قمين منه بالتقدير والنفع، وتحاول أن تفيد منه في الحاضر والمستقبل.

إن الاهتمام به "ليس تاريخياً ماضوياً بقدر ما هو عمل حياتي مستقبلي...، والأمر لا يمكن أن يبقى، كما هو الآن (تقريباً)، في حدود الوفاء النظري له والإشادة العاطفية به...، وإنما هو كذلك، أو قبل ذلك، في الانتفاع به، والوفاء لأنفسنا من خلاله...، إنه ليس زينة، ولكنه سلاح...، وليس تباهاً وإدلالاً، ولكنه قبل ذلك نوع من الإعداد، ولون من كسب الثقة بالنفس..." (1)

أستطيع أن نفهم دون كل هذا، الفكر العربي والحضارة الإسلامية (2)؟ أو نعيد قراءة التراث نفسه ونحاوره حواراً معمقاً يفضي إلى ما يستحق القبول والرفض والتجديد والعرض عرضاً معاصراً (3).

أولم يصل الآخر الغربي الآن، الذي نتكى عليه كثيراً ونلهو بنظرياته ومفاهيمه مفصولة عن سياقاتها ومناخاتها وهوية أصحابها، حديثه بقديمه بتحقيق الآثار اليونانية والرومانية قبل أن ينقل المستشرقون عنه "صناعة" التحقيق إلى تراثنا ويتعهدوها قبلنا (4)، وبإحياء نقاده الكلاسيكية القديمة في الأدب والنقد، وبعثهم تراث "أرسطو" وتطويره وتجديده والإفادة منه كثيراً (5)، في حين عمق الأكثرون من القطيعة المعرفية مع موروثنا وأهملوه بدعوى "العصرنة" من حداثة وما بعدها دون فهم حقيقي لهما سوى عدوى اللحاق بالآخر وتبعيته؟!!

على الرغم من هذا فثمة من يفترض، بحكم وجوده في الغرب ومعرفته الوطيدة به، حوارين وهميين يمثلان، إلى حد بعيد، ما في أذهان علماء الشرق عن الغرب وبالعكس. ففي حين يتلخص موقف الباحث العربي عموماً في هذا التساؤل "وما للغرب والدراسات العربية الإسلامية؟"، يرد الباحث الغربي "إن معظم ما يصدر عن الباحثين العرب والمسلمين – باستثناءات معروفة – مكرر معاد لا قيمة له من الناحية العلمية، ولا يفيد في تقدم البحث في الحقل الذي يدرسه. ولذلك فإن قراءة أعمال هؤلاء الباحثين توشك أن تكون إضاعة للوقت؛ والوقت أثمن من أن يهدر فيما لا كثير جدوى من ورائه". بيد أنه يستثني

"منشوراتهم في تحقيق المخطوطات؛ فهذه مفيدة، وهي تضع بين أيدينا النصوص التي ننطلق منها نحن في أبحاثنا. ورغم أن بعض هذه التحقيقات ليست في المستوى المطلوب من ناحية التدقيق أو الطباعة، فإنها لا تفقد قيمتها فقداناً تاماً؛ إذ يظل أسهل علينا أن نرى النص مطبوعاً أمام أعيننا من أن نسافر تطلباً له مخطوطاً في مكتبات العالم المتباعدة" (6).

-2-

أنطلق من هذا، وإن سرنا مشواراً طويلاً في التحقيق وحققتنا مكاسب جمّة، وأفقر عن التفصيل في المستلزمات الأساسية المعروفة فيه من أصالة المخطوطات وما يرتبط بها من مقابلة ودقة قراءة وتخريج وعدم الإسراف في التعليقات والحواشي؛ ومن معرفة المحقق وخبرته بالمخطوطات وخطوطها ومعاييرها وإطلاعها الواسع على الفهرسة العربية في الكتب والمخطوطات، ودرابته بموضوع الكتاب أو الديوان الذي يحقّقه وما يدور في فلكه، أفقر عن كل هذه المسائل لأنّبه على أخرى مهمة، هي:

أولاً:

ليس "كل موروث يجب إحياءه"، وتحقيقه بالمعنى الدقيق لمفهومي الإحياء والتحقيق لأنه ليس من الإحياء في شيء إعادة "طبع كتاب اصفرّت أوراقه في كتاب ابيضّت فيه تلك الأوراق" أو نقل "المادة" من "مخطوط" إلى كتاب "مطبوع" دون النظر إلى "قيمة" المخطوط والفائدة التي يمكن أن تجنى، أولاً وقبل أي شيء من تحقيقه ونشره (7)، وإلى الهدف منه بحيث "يخرج قارئه ودارسه بروح يستمدّها مما قرأ أو درس، لبيثها في حناياه، فإذا هو مصطنع لنظرة جديدة من شأنها أن تعقد الأواصر بينه وبين السلف الذي أحيينا تراثه، حتى لو وقف من مضمون إرثه موقف الناقد أو المشكك". فالقارئ لديوان المتنبي، مثلاً، قراءة إحياء يجب أن يخرج منها وقد سرت في عروقه كبرياء هذا الشاعر القديم، وقارئ "فكر المعتزلة" يجب أن يخرج منه "إنساناً يعتد بإرادته الحرة، التي أسبغت عليه كرامة الإنسان، لأنها ألقت على كتفيه تبعات الإنسان". إن هذا النوع من القراءة الإحيائية لا- يحول بأية حال في أن نقف من شعر المتنبي ومن الفكر المعتزلي موقف الناقد البناء الموجّه (8).

ومما لا يستحق الإحياء والتحقيق والنشر مثلاً كتاب "مقدمة في صناعة النظم والنثر" (9) لصاحب "حلبة الكميت" شمس الدين النواجي من (لقرن التاسع الهجري) من تحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم.

أحسب أن هذا الكتاب "من الموروث الذي لا- يجب إحياءه"، وأنه مما نشر وكان حقه التأخير أو الإهمال، ومن الفروع الضعيفة التي قدمت على الأصول؛ لأنه، من أوله إلى آخره لا يضيف شيئاً جديداً إلى ما تعارف عليه النقاد قبله في (صناعة) الشعر والنثر معاً. بل يكاد يكون، وهو كائن، تلخيصاً لأراء أكثرهم دون أن يذكر أيّاً منهم أو يشير إليه، في

الموضوعات التي يطرقها. وهذا ما أغرى المحقق وشجعه على الإكثار من الحواشي التوضيحية للتذكير بأصول هذه الموضوعات عند أصحابها الأول وتدوين أكثرها، وربما لزيادة عدد صفحات الكتاب الذي لم يزد مع هذا كله ومع الفهارس المختلفة على مئة صفحة.

فتعريف النواجي للشعر وحديثه عما يرتبط به من وزن وقافية ولفظ ومعنى، وكلامه على "أوقات النظم وحالاته" وعلى "المبدأ" و"المخلص" و"المقطع"، و"التفيح" و"الرواية" و"الحفظ" لا يخرج في شيء عما يلقانا هنا وهناك وهناك في مثل: "صحيفة" بشر بن المعتمر في البلاغة، و"نقد الشعر" لقدامية بن جعفر، ومقدمة "الشعر والشعراء" لابن قتيبة، و"عيار الشعر" لابن طباطبا العلوي، و"العمدة" لابن رشيق، و"كتاب الصناعتين" لأبي هلال العسكري.

وينسحب الأمر انسحاباً تاماً على القسم الخاص بالنثر من الكتاب الذي لم يتطرق المؤلف فيه إلا إلى "السجع" تعريفاً وأنواعاً وأمثلة، وإلى عرض آراء العلماء والبلاغيين قبله من غير أن يضيف إلى قديمهم شيئاً.

أما المحقق المولع "بصنع" الحواشي ولو عاً عجبياً فلم يكتف بحواشيه "التوضيحية" التي أشرت إليها حسب، إنما راح يدون دون حساب أكداً من الحواشي "التعريفية" الزائدة التي لا تضيف إلى الكتاب إلا "ورماً". أفترانا الآن، بعد أن قطعنا مسافات طويلة في ميادين التحقيق والإحياء في حاجة إلى "حواشٍ" تعرّف بالمعروفين المشهورين من مثل: عمر بن الخطاب والحسين بن علي من أعلام الإسلام؛ وزهير بن أبي سلمى والناطقة الذبياني والحطيئة وجرير والكميت ابن زيد وأبي نواس وأبي العتاهية وابن المعتز وأبي تمام والبحثري والمنتبي والصنوبري من الشعراء؟ وبأمثال بديع الزمان الهمذاني والحريري والصاحب بن عباد والقاضي الفاضل من الكتاب، وأبي علي الفارسي وابن جني من النحاة واللغويين؟ نحن في حاجة حقاً إلى التعريف بهؤلاء وأمثالهم من المشهورين المعروفين (10)؟ وهل من لوازم التحقيق وضرورات الإحياء أن يعمد المحقق أيضاً إلى ابتكار "حواشٍ" أخرى يدون فيها "بحر" البيت أو الأبيات التي استشهد بها المؤلف، ويذكر أنواع أعاريضها وأضربها، والكتاب ليس ديواناً أو مجموعاً شعرياً؟!.

لقد أثقلت حواشي المحقق الزائدة، بأنواعها المختلفة، كاهل الكتاب الذي لو جرّد منها لتضاءل عدد صفحاته إلى الثلث أو أقل، ولأتاحت للمحقق نشره، إن كان يستحق النشر، في واحدة من المجالات التي تعنى بإحياء التراث ونشره ودراسته ونقده.

ثانياً:

ثمة مسألة إعادة تحقيق ما حقق. فما دام الهدف هو خدمة موروثنا بكل ضروبه المعرفية لم تبدد الجهود في إعادة آثار بعينها إن لم تكن ثمة حاجة ومسوغات إلى الإعادة؟! أوليس "التوافر على نشر ما يزال مطوياً من التراث أجدى من إعادة تحقيق ما نشر" (11)؟.

الإعادة غير المسوغة تحول دون الاتساع في خدمة التراث وتحقيق ما لم يحقق وهو قمين بالتحقيق، إلا في حالات قد يكون من أهمها:

1- أن يكون "الأثر" مما لم يحقق تحقيقاً علمياً وفقاً للأصول المتعارف عليها، بل يطاله ما اصطلح عليه بـ "الطبع" أي ظهور كتاب ما، أو "النشر" بمعنى أن الكتاب ليس محققاً (12)، وهو ما تعرف عليه بالطبعات أو النشرات التجارية.

2- أن تكون مسوغات الإعادة علمية مقبولة تتضوي في ما يطلق عليه "التحقيق غير التام" (13)، كالعثور على مخطوطات جديدة أدق وأوفى، وجمع أشعار أخرى غير التي في الدواوين أو المجاميع الشعرية، ونفاد الأعمال الأولى أو أنها نشرت في مجلات يصعب الحصول عليها أو كثرة أخطاء محققها ومز القهم. وقد حملت هذه المسوغات أو أكثرها، مثلاً، المرحوم إحسان عباس على إعادة تحقيق دواوين لبيد بن أبي ربيعة وكثير عزة وابن حمديس (14)، وناصر الدين الأسد على إعادة تحقيق ديواني قيس بن الخطيم والحادرة (15)، ووداد القاضي على إعادة تحقيق كتابي أبي حيان التوحيدي "البصائر والذخائر" الذي حققه إبراهيم الكيلاني (16)، و "الإشارات الإلهية" الذي حقق المرحوم عبد الرحمن بدوي الجزء الأول منه (17)، مسوغة الأول بقولها (18): "كان الإقدام على تحقيق كتاب البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي أمنية من أماني...، وذلك لما كنت أجده من عسر في فهم بعض مقاطع هذا الكتاب، وفي التحقق من الأعلام المذكورين فيه، وفي التيقن من معاني الكلمات المشروحة لغوياً فيه؛ وكان يبدو لي أن أبا حيان نفسه لم يكن ليترك عمله ناقصاً يشيع فيه الخطأ والوهم بشكل كثيف فاضح، وأن الخلل الموجود في الكتاب ناتج - بالتالي - عن تقصير في طبيعة النسخ التي اعتمدت في تحقيقه، وفي مدى العناية التي بذلت في إخراج مطبوعاً للقراء والدارسين". هذا الكلام، كما هو واضح، نقد لنشرة الكيلاني، وهو ليس كافياً وحده، إنما كان على المحققة، التي لم تذكر المحقق السابق باسمه، أن تدعم هي نفسها كلامها بأمثلة من النشرة السابقة تكشف فيها عن "عسر بعض المقاطع" و "الأعلام" الذين كانت تبغي التحقق منهم، و "المعاني المشروحة" التي أرادت "التيقن منها".

بيد أن الموازنة بين عملها وعمل الكيلاني تكشف، بدءاً، عن أن الكيلاني اعتمد ثلاث مخطوطات فقط: مخطوطة كمبردج، ومخطوطة مانسستر، ومخطوطة استانبول (فاتح)، في حين اعتمدت هي على ست مخطوطات فيها المخطوطات الثلاث التي اعتمدها المحقق الآخر، ولم توفق في الحصول على مخطوطة "رامبو" الهندية (19).

كما تكشف، ولعدد النسخ أثر في هذا عن صدق مقولتها وعن جهدها ودقتها في تحقيق الكتاب في كل الأمور التي أخذتها على النشرة الأخرى. فنشرتها تمتاز بإضافاتها الكثيرة في التخريج والإحالة إلى مصادر الأخبار وتراجم الأعلام، وشرح الألفاظ التي تحتاج إلى شرح، والتدقيق في أسماء الأعلام والتوسع في الترجمة لهم. ومن الأمثلة على بعض ما ذكرت ما جاء في نشرتها: "أوصى المخرمي، وكان ذا يسار، فقيل له: ما تكتب؟..."

(20)، وهو في النشرة الأخرى "أوصى المجنون" (21).

مهما يكن، فإن للدكتور الكيلاني فضل السبق في تحقيق الكتاب وإخراجه، وحسب أي محقق لاحق أن بين يديه كتاباً قد حُقق من قبل، ففي هذا عون على التجويد وتجنب المزالق.

أما كتاب "الإشارات الإلهية" من تحقيق بدوي فأشارت إليه ورمزت له بـ"المطبوعة"، وكل ما ذكرته عنه "أما ما خالفت فيه هذه المطبوعة من قراءات- وهي كثيرة جداً - فإنني لم أشر إليها في الحواشي إلا- في القليل النادر". إنها هنا أيضاً لم تضرب أمثلة من هذه القراءات.

لقد اعتمد بدوي على مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق، وهي المخطوطة الوحيدة للجزء الأول الذي أخرجه، في حين اعتمدت هي على مخطوطة الظاهرية نفسها، وعلى مخطوطة الملخص من الإشارات الإلهية الموجودة في مكتبة الدولة ببرلين. وفي هذه النسخة ملخصات لبعض رسائل الجزء الأول، وملخصات لعدد من رسائل الجزء الثاني، من هنا جاء الفرق بين النشرتين، فنشرة القاضي تضم إلى الجزء الأول بعض ملخصات الجزء الثاني، وهي ملخصات لعشر رسائل (22). الموازنة بين النشرتين تكشف عن حقيقة "القراءات" التي خالفت فيها القاضي ما في نشرة بدوي، وهو من أهم المسوغات التي حملتها على إعادة تحقيق الكتاب. ومن أمثلة هذا مثلاً:

نشرة القاضي	نشرة بدوي (ص 47)
وطمع في رحمتك (ص 1)	وطمعاً في رحمتك
وإن كانت أعمالنا قاصرة	وإن كانت أعمارنا
(ص 1)	
لأنك أولى بنا منا (ص 2)	لأنك أولى منا
وخط رحلانا معك...	وحط حالنا
(ص 2)	

بيد أن هذا لا- يعني أن نشرة القاضي هي الأكمل والأوفى، فنظرة علي استدراقات المرحوم أحمد راتب النفاخ على الطبعة الأولى منها تؤكد هذا. ويحسب للمحققة أنها أثبتتها جميعاً ذليلاً للطبعة الثانية من نشرتها (23).

ومما يحسب للمحققة، كذلك مقدمتها الإضافية عن الكتاب من حيث نسبته للتوحيدي والأدلة التي أوردتها لتثبت أنه له، ومن حيث عنوانه وتاريخ تأليفه ومن ألف له وبنائه وتركيبه ومنزله في الأدب الصوفي. هذه المسائل، ما عدا نسبة الكتاب، لم يعرض لها بدوي في مقدمة نشرته.

اللافت أن وداد القاضي أفادت من تحقيق "الإشارات" ومعايشتها له، وكتبت بحثها القيم "الغريب في إشارات التوحيدي" (24) الذي تتبعت فيه تتبعاً علمياً دقيقاً موضوع الغربة

عند التوحيدي، لا "الغربة عن الوطن" بل "الغربة داخل الوطن". فأغرب الغرباء، كما يقول التوحيدي: من صار غريباً في وطنه، وأبعد البعداء من كان بعيداً في محل قربه".

لقد تتبعت "إشارة" الغريب وقسمتها "دورات" ثلاثاً هي في حقيقتها "رسائل" ثلاث، وجعلت تضرب عليها المثل والنماذج القصيرة الدالة دون أن تغرق البحث في لجج الاستشهادات والنقول الطويلة، مستعينة في تعليقاتها بجهازها المعرفي في علم النفس الحديث لا سيما في أسلوب "الضدية" الذي ارتضاه التوحيدي أكثر من الأساليب الأخرى، وهو يجلي "الفصام" في نفس الغريب الذي يكون، مثلاً: أمراً ومأموراً، أو ناهياً ومنهياً، ومستفهماً "بكسر الهاء" ومستفهماً "بفتح الهاء"، وهكذا....

أما إذا لم يكن ثمة من مسوغات أصيلة مهمة، فأحرى بالمحقق الجديد أن يصرف جهده إلى أثر تراثي آخر. وإذا ما كان يعمل على تحقيق كتاب أو ديوان ما وأصدره غيره قبل أن يتمّه هو أحرى به، علمياً، أن يتوقف إن رأى أنه مستوف الشروط أو أكثرها، ويكتفي بمراجعة ونقد له ينبه على مواطن الزلل والقصور دون أن يبخره حسناته.

فلقد كنت أعددت نفسي لتحقيق كتاب "تحفة الوزراء" المنسوب إلى أبي منصور الثعالبي، وإذا به يصدر محققاً مرتين لا واحدة (25)، فانصرفت عنه مكتفياً بمراجعة نقدية للثانية نشرتها، بدءاً، في مجلة "المورد" (26)، ثم سلكتها في كتابي "قراءات نقدية" (27).

أما كتاب "المهذب" فيما وقع في القرآن من المعرّب للسيوطي، الذي كنت قد أنجزت قسماً كبيراً من تحقيقه، فانصرفت عنه، كذلك، بعد أن أفيت أن عبد الله الجبوري قد حققه. غير أن الكتاب حقق بعد ذلك أربع مرات أخرى، إذ صدر في القاهرة (28) عام 1980م من تحقيق الدكتور إبراهيم محمد أبو سكين دون أية إشارة إلى عمل الجبوري، وصدر بالمغرب (29)، وفقاً لاتفاقية بين المغرب والإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)، من تحقيق الدكتور التهامي الراجي الهاشمي الذي لم يذكر أياً من الإصدارين السابقين، ثم صدر ببירות (30) بعناية سمير حسين حلبي، الذي ذكر نشرتي بغداد والرباط فقط دون أن يذكر المحققين، فوصف الأولى بأنها "جاءت مملوءة بالأخطاء التي لا أسلم أنها جميعاً مطبعية، كما افتقرت إلى الدقة في النقل عن المخطوطة الوحيدة التي اعتمد عليها المحقق"، وقال عن الأخرى "فهي أكثر دقة، وأقرب إلى المنهج العلمي، وإن كان صاحبها يولي عناية شديدة بتتبع الألفاظ في اللغات الأخرى كالعبرية والإغريقية، كما يكثر من رواية القراءات المختلفة للألفاظ والتعليقات المطولة"، وزعم أنه جمع "بين مزايا الطبعيتين السابقتين" وأضاف إليهما بعض الأطر الأخرى المفيدة (31). وصدر عام 1995 من تحقيق الدكتور محمد التونجي (32).

أخيراً:

ثمة ما يعرف بـ "مكملات التحقيق" (33). فليس بكافٍ أن يكتفي المحقق-أي محقق- بما يطلق عليه أهل هذه الصناعة "خدمة النص" خدمة علمية حقيقية من حيث توخي الدقة

والضبط والشرح والتخريج والتعريف بالأعلام والأماكن التي هي في حاجة إلي تعريف، ومن حيث التصويب والتعليق والتذييل.

لابد إذاً من المكملات التي تعلي من سهمة المحقق الفاعلة في الكتاب الذي يحققه، وتجعله "شريكاً" كفوئاً لمؤلفه. وهذا لا يتسنى بمقدمات أو تمهيدات سريعة عن المؤلف وأثره، وهو ما أسميه "الدراسة المضغوطة"، بل يتحقق بمقدمات وافية ضافية عن المؤلفات والدواوين وأصحابها يتحمل المحققون، ما وسعهم الجهد، أمانتها بعد أن خبروها جيداً وعركوها وسبروا أغوارها، فغِدُوا أَعْلِمَ بها وأدرى من سواهم. كان هذا ديدن المرحوم إحسان عباس، مثلاً، في جل ما حقق من كتب ودواوين، كمقدمتيه الضافيتين الثريتين عن ابن خلكان وكتابه "وفيات الأعيان" وعن ياقوت و"معجم الأدباء"، وتمهيداته/الدراسات لدواوين لبيد وكثير عزة والصنوبري وابن حمديس والرُّصافي البلنسي والأعمى التطيلي(34). وقد نهجت النهج نفسه في إخراجي لمجاميع الثلاثة الشعراء: إسماعيل بن يسار النسائي(35) وزيد الأعجم(36) من العصر الأموي، وربيعه الرقي من العصر العباسي، وفي ترجمة رباعيات الخيام لمصطفي وهبي التل (عرار) (37)، ناهيك بقصيدة الناشئ الأكبر في مدح النبي ونسبه(38).

ومن المكملات أيضاً، لاسيما في تحقيق الشعر، التذييلات والتعليقات والاستدراكات والزيادات والتخريجات، وتعيين الأوزان، والأرقام المتسلسلة لأبيات النصوص بغية اختصار الحواشي وتيسيرها، وعمل الفهارس كافة. وكلها مكملات يتفاوت المحققون في إنجازها وإتقانها(39).

الهوامش

(* مفكر وناقد أردني.

[1] - شكري فيصل، التراث العربي، خطة ومنهج. مجلة التراث العربي - دمشق - السنة الأولى، العدد 3، تشرين الأول/نوفمبر 1980م، ص212.

2- يوسف بكّار، حوارات إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2004م، ص95.

3- انظر، كذلك: أحمد درويش، ابن دريد رائد فن القصة العربية. دار غريب، القاهرة، 2004م، ص 135-136.

4- حوارات إحسان عباس، ص93.

5- راجع: روز غريب، تمهيد في النقد الحديث. دار المكشوف، بيروت. ط1 1971م؛

ص 15-18، وأحمد درويش ابن دريد رائد فن القصة العربية، ص 134-136.

6 - وداد القاضي: قضية المرجعية بين الشرق والغرب ومستقبل الدراسات العربية والإسلامية في العالم الجديد. مجلة التسامح - عُمان. السنة 2 - العدد 6. ربيع 2004م، ص 10-11.

7 - زكي نجيب محمود، إحياء التراث وكيف أفهمه. مجلة "العربي" - الكويت. العدد 265. كانون الأول 1980م، ص 12-13. حوارات إحسان عباس، ص 95-96.

8 - زكي نجيب محمود، إحياء التراث وكيف أفهمه. مرجع سابق.

9 - منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (د.ت).

10 - راجع، كذلك: أحمد مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب. مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، المجلد 26، الجزء الأول، يناير - يونيو 1982م، ص 32-33.

11 - إحسان عبّاس، مقدمة فوات الوفيات، ج 1، ص 5. دار صادر، بيروت 1973م.

12 - إحسان عبّاس: الأدب في الأندلس والمغرب. في كتاب: الأدب العربي في آثار الدارسين. دار العلم للملايين، بيروت، ط 1: 1961م، ص 269.

13 - عبد الهادي الفضلي: تحقيق التراث. مكتبة العلم - جدة. ط 1: 1983م، ص 41، 56.

14 - راجع التفاصيل في: يوسف بكار، سادن التراث: إحسان عباس. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2001م، ص 106-111.

15 - راجع: يوسف بكار، ناصر الدين الأسد وتحقيق الشعر، في: في النقد الأدبي (إضاءات وحفريات). دار المناهل، بيروت 1995م، ص 127-139.

16 - صدر في أربعة مجلدات. مكتبة أطلس ومطبعة الإنشاء - دمشق 1964م.

17 - صدر، أول مرة، بالقاهرة عام 1950م، وطبع ثانية مكتوباً عليه " الطبعة الأولى" عام 1981م. وكالة المطبوعات بالكويت ودار القلم ببيروت.

18 - البصائر والذخائر. دار صادر، بيروت (د.ت)، المقدمة ج 1، ص 7.

19 - البصائر والذخائر، ج 1، ص 8-10 (المقدمة).

20- المصدر نفسه، ج 1، ص 14 (المتن).

21- المجلد الأول، ص16.

22- المقدمة، ص26.

23- ص 475-480.

24- دار المشرق، بيروت 1984م.

25- حققته أولاً- الألمانية ريجينا هانيكه (مجلة الأبحاث – الجامعة الأمريكية، بيروت 1972م، ثم حققه حبيب الراوي وابتسام مرهون الصفاّر مدعيين أنهما لم يكونا على علم بالتحقيق الأول (مطبعة العاني- بغداد 1977م).

26- المجلد 8، العدد 3، خريف 1979م.

27- دار الأندلس، بيروت. ط2: 1982م، ص 99-117.

28- مطبعة الأمانة.

29- لم يذكر عام الطبع.

30- دار الكتب العلمية، بيروت 1988م.

31- مقدمة المحقق، ص12-13.

32- دار الكتاب العربي – بيروت.

33- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الأمل – الكويت. ط3 (د. ت)، ص 77.

34- راجع التفاصيل في: سادن التراث؛ إحسان عباس، ص136-144.

35- شعر: إسماعيل بن يسار النسائي؛ جمع وتحقيق ودراسة. دار الأندلس، بيروت 1984م.

36- شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق ودراسة. ط1: وزارة الثقافة، دمشق 1983م، و ط2: دار المسيرة، بيروت 1983م.

37 - رباعيات عمر الخيام. ترجمة مصطفى وهبي التل (عرار). تحقيق واستخراج أصول ودراسة. ط1: دار الجيل - بيروت ودار الرائد العلمية - عمّان 1990م، وط2: أمانة عمان ودار الرائد، عمّان 1999م.

38 - قصيدة الناشئ الأكبر في مدح النبي ونسبه: تحقيق ودراسة. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمّان. العدد 3-4، كانون الثاني 1979م.

- راجع: سادن التراث، ص 133 - 136. 39.